العرب
السبت 2020/02/08
السنة 42 العدد 11611

السودان يستكمل تفكيك عقبات تعرقل إنعاش اقتصاده

كثّفت الحكومة السودانية جهودها للانقلاب على جمود مفاصل الأساليب الاقتصادية والمالية بالإعلان عن مراجعة شاملة لهياكل وقوانين النظام المصرفي المتعثر والشركات الحكومية التي تعتبرها الأوساط الاقتصادية والشعبية بؤر الفساد الذي استنزف ثروات البلاد في العقود الماضية.

الخرطوم - دخلت الحكومة السودانية في معركة شاقة لإصلاح المؤسسات المالية والشركات الحكومية، المكبلة بالأساليب البالية والبيروقراطية في محاولة للبحث عن مفاتيح إخراج البلاد من أزماتها العميقة.

وأعلنت لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد، التي تشكلت في ديسمبر الماضي، حلّ مجالس إدارات عدد من البنوك والشركات وإعفاء مدراء من مناصبهم.

وقال المتحدث باسم اللجنة الحكومية، صلاح مناع، في مؤتمر صحافي إن "اللجنة قررت حل مجلس إدارة البنك المركزي والمصارف المملوكة للدولة بموجب قانون يستهدف تفكيك نظام الرئيس المخلوع عمر البشير".

ونسبت وكالة رويترز إلى المتحدث تأكيده قرب تشكيل مجالس إدارة جديدة مع احتفاظ بدرالدين عبدالرحيم بمنصبه كمحافظ للبنك المركزي السوداني.

وكانت الخرطوم قد سنّت في نوفمبر الماضي قانونا لتفكيك تركة نظام البشير، الذي أطيح به في أبريل الماضي عقب نحو ثلاثة عقود في السلطة.

وتضمن القرار حلّ مجالس إدارات 11 مصرفا هي العمّال والبلد وبنك الثروة الحيوانية والنيلين والزراعي السوداني والعقاري والسعودي السوداني وبنك الأسرة ومصرف المزارع التجاري ومصرف الادّخار ومصرف التنمية الصناعية.

كما قررت اللجنة إنهاء خدمة مديري 9 بنوك هي العمال والبلد والنيلين والعقاري والسعودي السوداني ومصرف المزارع التجاري ومصرف التنمية الصناعية.

وأوضح مناع أن لجنة إزالة التمكين قررت أيضا حلّ مجالس إدارات تسع شركات ومؤسسات حكومية.

وأشار إلى إنهاء خدمة مديري شركات ومؤسسات، كلّ من صندوق ضمان الودائع المصرفية والمؤسسة السودانية للخدمات البريدية، وشركتي الأقطان المحدودة والصمغ العربي.

وتحاول الحكومة الانتقالية إخراج الاقتصاد من أزماته العميقة، لكن تحديات كبيرة في ظل تردي الأحوال المعيشية للمواطنين السودانيين، الذين ينتظرون نتائج سريعة من العهد الجديد.

ويعاني السودان من أزمة توفير النقد الأجنبي لأسباب هيكلية أدت إلى هبوط متواصل في سعر العملة المحلية أمام الدولار، وانعكس ذلك في ارتفاع التضخم.

> مشكلات الاقتصاد السوداني تفاقمت لتصل إلى مرحلة جديدة عقب الهبوط الكبير الذي سجله الجنيه أمام الدولار

وتسببت احتجاجات استمرت لأشهر ضد زيادات أسعار الوقود والخبز ونقص السيولة النقدية من السوق في إطلاق شرارة الانتفاضة التي أنهت نظام البشير.

وقاطع الآلاف من السودانيين المصارف منذ أشهر بعد تفاقم أزمة السيولة النقدية وعجز المؤسسات المالية عن الإيفاء بمستحقات الزبائن الموجودة في حساباتهم.

وقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك الشهر الماضي إن بلاده "ليست لديها احتياطيات من النقد الأجنبي لحماية الجنيه وإنها تعاني من خلل هيكلي".

وتفاقمت مشكلات الاقتصاد السوداني مع استمرار هبوط الجنيه، حيث بلغ سعر الدولار الشهر الماضي إلى 100 جنيه مقارنة بنحو 88 جنيها في نهاية العام الماضي، لتتسع بذلك الفجوة مع السعر الرسمي البالغ 45 جنيها للدولار.

ويشير تجار عملة في الخرطوم إلى نموّ متسارع في الطلب على الدولار من جهات غير معروفة تقوم بشراء كميات كبيرة.

وبرر عضو اللجنة الاقتصادية في قوى الحرية والتغيير، عادل خلف الله في تصريح لوكالة الأناضول ارتفاع أسعار صرف الدولار، إلى التركة الثقيلة التي خلفها نظام البشير.

وأوضح أن سياسة تحرير الاقتصاد التي انتهجتها حكومة المؤتمر الوطني في تسعينات القرن الماضي، ساهمت في تدمير القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى التعامل مع الدولار كسلعة".

وأكد أن تلك السياسات جعلت الناس يلجأون إلى تحويل الكتلة النقدية من العملة المحلية، الأمر الذي زاد من نشاطات المضاربة في الأسواق الموازية.

ووافق مجلس السيادة الحاكم في البلاد ومجلس الوزراء على ميزانية 2020 في ديسمبر الماضي وهي الأولى منذ الإطاحة بالبشير، الذي شهدت السنوات الأخيرة لحكمه مشاكل اقتصادية حادة.

وقالت وزارة المالية في بيان الميزانية إن البنك المركزي يطبع نقودا بما يعادل 200 مليون دولار شهريا لشراء وتصدير الذهب لتمويل السلع المدعومة، وبصفة أساسية الوقود والقمح.

وأكد حمدوك في مقابلة تلفزيونية أن السودان لديه احتياطيات استراتيجية من السلع الأساسية تكفي لأكثر من شهر وأن حكومته تعمل على قانون جديد السودان المركزي، الذي قال إنه ينبغي أن يتبع مجلس الوزراء وليس مجلس السيادة.

وأضاف أن الوضع المتعثر للبنك المركزي "هو أحد تركات النظام السابق وأنه تحول إلى بنك تجاري يضارب ويتاجر في الذهب.. نعمل على تطوير قانون جديد لبنك السودان".

وتلقت الحكومة الانتقالية بعض الدعم لواردات الوقود والقمح من السعودية والإمارات بقيمة 3 مليارات دولار، إلى جانب ودائع تصل إلى مليار دولار مناصفة من البلدين الخليجيين.

لكن تلك المساعدات تبدو غير كافية في ظل معاناة نحو 65 في المئة من السودانيين، البالغ تعدادهم 44 مليونا، من الفقر وتفاقم الحاجة إلى تمويلات تنموية بقيمة مليارات دولار إلى جانب مبلغ مماثل تأمل بالحصول عليه من صناديق تنموية عربية.

عمال المغرب بين مطرقة أصحاب العمل وسندان النقابات

عمال المغرب في متاهة نزاع رجال الأعمال والنقابات

الحكومة تكافح لنزع فتيل الأزمة وحماية سوق العمل

كشف تصعيد المواجهة بين تجمع لرجال الأعمال والنقابات العمالية في المغرب عن تحديات جديدة أمام محاولات السلطات دعم سوق العمل في القطاع الخاص، المساهم الرئيسي في برامج التنمية وتوفير فرص العمل لجيوش العاطلين.

الرباط - يشهد سوق العمل المغربي معركة شاقة لاحتواء تداعيات الصراع بين لوبي يهمن على القطاع الخاص ونقابات ضعيفة عاجزة عن استرداد حقوق الملايين من العمال.

وبلغ هذا الصدام المتجدد مؤخرا ذروة جديدة، في وقت تسعى فيه الحكومة لتعزيز البيئة الاستثمارية باعتبارها محورا استراتيجيا لتعزيز مستويات النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

سوق العمل المغربي

* 93 في المئة من الشركات صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا
* 9.4 في المئة معدل البطالة
* 538 دولارا متوسط أجور القطاع الخاص
* 280 دولارا الحد الأدنى للأجر بالقطاع العام
* 26 ألفا عدد الوظائف الجديدة التي يخلقها الاقتصاد سنويا

وجاء ذلك بعد تزايد انضمام رجال الأعمال المغاربة إلى تجمع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل القطاع الخاص أمام السلطات الحكومية، ويحدد مصير جزء كبير من العمالة في البلاد.

ويعرف الاتحاد باسم "الباطرونا"، وهو أكبر تجمع للشركات يمثل نحو 90 ألفا من أرباب العمل، ويقول إنه "يسهر على ضمان بيئة اقتصادية مشجعة لنمو الشركات المغربية".

في المقابل، توجد نقابات يفترض أنها تدافع عن حقوق العمال، يتجاوز عددها 20 نقابة، إلا أن 5 منها فقط هي الأكثر تمثيلا، وتسمى بالمركزية.

ويشير بعض المراقبين للشأن الاقتصادي إلى ضعف النقابات وعدم قدرتها على الدفاع عن مطالب العمال، في ظل قوة اتحاد رجال الأعمال والشركات في الدفاع عن مصالحهم أمام مؤسسات الدولة.

وتشير أرقام مندوبية التخطيط إلى أن بنية الشركات بالمغرب، تتكون من 93 في المئة من الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وتمثل الشركات الصغيرة نحو 64 في المئة من إجمالي شركات القطاع الخاص، مقابل 29 في المئة للشركات المتوسطة، فيما تمثل الشركات الكبرى حوالي 7 في المئة من مجموع الشركات.

ويتركز ثلثا الشركات المحلية في ثلاث جهات رئيسية هي الدار البيضاء والرباط وطنجة، إلى جانب 12 جهة أخرى، تسعى الحكومة لتعزيز التنمية فيها وفق استراتيجية يقودها العاهل المغربي الملك محمد السادس.

ويقول خبراء إن مسألة الأجور، باعتبارها المحور الأساسي في حقوق العمال، هي نقطة الصدام الأولى بين لوبي رجال الأعمال والنقابات العمالية.

ورغم إطلاق المغرب في عام 1959 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو مؤسسة حكومية مهمتها ضمان الأمن الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص، لكن يبدو أنه لا يزال بعيدا عن القيام بدوره على النحو المطلوب.

ويفرض الصندوق، الذي يشتغل تحت وصاية وزارة الشغل المغربية، نظاما إلزاميا للضمان الاجتماعي لفائدة عمال القطاع الخاص.

وذكر الصندوق في نوفمبر الماضي على موقعه الإلكتروني أن عدد العمال المصرح بهم لديه، يبلغ أكثر من 3.47 مليون شخص وأن فاتورة أجورهم السنوية تبلغ قرابة 147.8 مليار درهم (15.34 مليار دولار).

وأشار إلى أن نحو 38 في المئة من الأجور المصرح بها بنهاية 2018، تقل عن الحد الأدنى للأجور، الذي تحدده الدولة، مقابل 14 في المئة فقط تفوق 6 آلاف درهم شهريا (622 دولارا).

ويصل الحد الأدنى للأجر حاليا في المغرب إلى 2.7 ألف درهم (280 دولارا)، بعدما كان 2.6 ألف درهم (268 دولارا) قبل ثلاثة أشهر، حيث ارتفع بقرار للحكومة اتخذته في أبريل الماضي باتفاق مع النقابات.

وبلغ متوسط الأجر الشهري لعمال القطاع الخاص، المصرح به في عام 2018 نحو 5.2 ألف درهم (538 دولارا)، مقابل 5.1 ألف درهم (529 دولارا) في 2017.

وبحسب دراسة لمندوبية التخطيط نشرتها في وقت سابق، فإن نسبة كبيرة من العاملين تشتغل في وظائف غير مستقرة وترتفع النسبة أكثر لدى النساء.

> الباطرونا أكبر تجمع للشركات في المغرب يضم 90 ألف شركة في صراع مع 20 نقابة منها خمس نقابات تعد الأكثر تمثيلا

وأشارت الدراسة إلى أن 31 في المئة من العاملين مصرح بهم على الأقل بنحو 156 يوم عمل، وهو ما يعادل 6 أشهر من العمل، مقابل 25 في المئة فقط منهم مصرح بهم على طول السنة.

ويعتبر قطاعا الزراعة والصناعة من القطاعات الرئيسية للعمل في المغرب، وهما ذوا امتداد واسع، ويحظيان بدعم من برامج التأهيل والتدريب في معظم جهات الدولة.

وأظهر تقرير لمكتب الدراسات جوبورد روكروت، نشر في أبريل الماضي، أن الشركات المغربية، لا تهتم كثيرا بتحسين ظروف ومحيط العمل، ولا تضع أي مخططات لضمان شروط العمل.

وأوضح الخبراء الذين أعدوا التقرير أن 54 في المئة من العمال الذين شملتهم الدراسة، قالوا إن عملهم في الشركات يشكل مصدرا رئيسيا لهم، بينما قال 12 في المئة إنهم يعانون من التعب المزمن.

ويقدم مكتب جوبورد روكروت، المتخصص في إدارة الموارد البشرية، الاستشارات للشركات والباحثين عن فرص العمل، ولديه فروع في المغرب وتونس و13 دولة أفريقية.

ويسود شعور بالإحباط داخل أوساط العاملين في العديد من الشركات المغربية، نتيجة الافتقار إلى الحوافز ووسائل العمل الكافية داخل مؤسساتهم التي يعملون بها.

وأظهرت دراسة جوبورد روكروت أن 72 في المئة من العاملين في القطاع الخاص يتوجهون إلى مقرات عملهم رغما عنهم، لعدم وجود أي آلية تتيح لهم تطوير مسارهم المهني.

وأشارت الدراسة التي شملت 1926 من العاملين في القطاع الخاص إلى أن "غياب التحفيزات المادية يشكل أحد العوامل الأساسية التي تتسبب في انتشار الشعور بالإحباط المهني".

وتقول المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، إن معدل البطالة في البلاد، بلغ خلال الربع الثالث من 2019، نحو 9.4 في المئة مقارنة مع 9.3 في المئة خلال نفس الفترة من العام السابق.

وصنف تقرير لمنظمة أوكسفام في العام الماضي، المغرب بين أكثر بلدان شمال أفريقيا معاناة من الفوارق الاجتماعية.

وأشار إلى أن ثلاثة في المئة من المغاربة الأكثر ثراء يملكون 4.5 مليار دولار، بينما يعاني قرابة 1.6 مليون مواطن من الفقر، من أصل 35 مليونا هم عدد سكان البلاد.

وحملت تقارير البنك الدولي حول ضعف دور القطاع الخاص، انتقادات لخطط الإصلاح الاقتصادي، التي تنفذها الحكومة لتوسيع آفاق سوق العمل ومواجهة تحديات البطالة.

وأشار البنك في تقرير نشره في أغسطس الماضي، إلى أن الاقتصاد المغربي سجل أداء مخيبا بعد أن ارتفع عدد الذين يدخلون سوق العمل سنويا إلى 270 ألف شخص، في حين أن الاقتصاد لا يوفر سوى 26 ألف فرصة عمل جديدة سنويا.

ومع ذلك، تراهن الحكومة على برنامج موسع أطلقته قبل أشهر، يتمحور بالأساس حول انشار منصات للمهن والكفاءات في كافة جهات البلاد لمواجهة تحديات البطالة عبر توفير فرص عمل جديدة وتعزيز مستويات النمو.

انحسار العجز المالي التونسي

تونس - أكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي تراجع عجز ميزان المعاملات التجارية لتونس بفضل زيادة في إيرادات السياحة وتنامي قوة الدينار.

وقال أمام جلسة للبرلمان إن العجز تقلص إلى 8.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي من أكثر من 11 في المئة في العام السابق.

وأضاف أن نمو إيرادات السياحة بنحو 35 في المئة في 2019 ساهم في تقلص العجز التجاري، إضافة إلى تحسن سعر الدينار، الذي ارتفع بما يصل إلى 9 في المئة مقابل الدولار واليورو خلال الأشهر الستة الماضية، بعد فقدانه لنحو 20 في المئة خلال السنوات الماضية.

وأشار إلى أن "صندوق النقد كان يؤيد تراجع الدينار لدعم الصادرات لكن رؤيتنا كانت مختلفة ونرى أن هبوط الدينار سيرفع التضخم" وأن تحسن سعر الصرف "سيكون له وقع جيد على العجز التجاري".

وقال إن احتياطيات تونس من النقد الأجنبي زادت بشكل كبير لتبلغ 19 مليار دينار (6.72 مليار دولار) حاليا، وهو ما يغطي واردات 112 يوما، مقارنة مع 14 مليار دينار قبل عام.

لكنه أضاف أن تراجع إنتاج الفوسفات، أحد أعمدة الاقتصاد لفترة طويلة، كلف البلاد 6.7 مليار دولار على مدى الأعوام الستة الأخيرة، وذلك بسبب إضرابات العمال وإغلاقات الطرق من قبل مواطنين يطالبون بالوظائف.

احتياطات مطمئنة

مروان العباسي

تراجع العجز بفضل زيادة إيرادات السياحة وتنامي قوة الدينار

ولا يزال الاقتصاد يعاني من أزمات عميقة حيث تتجاوز البطالة 15 في المئة على مستوى البلاد و30 في المئة في بعض المدن.